القمـــة العالميـــة
لمجتمـــع المعلومـــات
جنيف 2003 – تونس 2005

الإضافة 1 (Rev.1) إلى
الوثيقة WSIS-II/PC-2/DOC/3-A
21 فبراير 2005
الأصل: بالإنكليزية

اقتراح من رئيس اللجنة الفرعية

نص منقّح للفصل الثاني
من الجزء التشغيلي

الآليات المالية [لمواجهة تحديات تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية]

12. **نشكر** الأمين العام للأمم المتحدة على جهوده في إنشاء فريق المهام المعني بالآليات المالية ونشيد بتقرير الفريق.

13. **ونذكّر** بأن ولاية فريق المهام هي القيام باستعراض دقيق لكفاية الآليات المالية القائمة في مواجهة تحديات تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية.

فقرة جديدة 13 ألف. يوضّح تقرير فريق المهام تعقّد الآليات القائمة في القطاعين العام والخاص التي تتيح التمويل لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في البلدان النامية. ويعيّن التقرير مجالات يمكن فيها تحسين هذه الآليات ويمكن فيها للبلدان النامية وشركائها في التنمية إعطاء أولوية أعلى لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

فقرة جديدة 13 باء. واستناداً إلى خلاصة استعراض التقرير **نظرنا في** التحسينات والابتكارات في الآليات المالية، بما فيها إنشاء صندوق تضامن رقمي يتم تمويله بالتبرعات، كما جاء في إعلان المبادئ.

14. **ونعترف** بوجود الفجوة الرقمية وبالتحديات التي تثيرها أمام بلدان كثيرة تضطر إلى الاختيار بين الكثير من المتطلبات المتنافسة على أموال التنمية في مواجهة شحّة الموارد. **ونعترف** بحجم المشكلة التي ينطوي عليها سد الفجوة الرقمية، وهو ما سيتطلب استثمارات كافية ومستدامة ومتوقعة في البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخدماتها وفي بناء القدرات ونقل التكنولوجيا على مدى سنوات كثيرة قادمة.

فقرة جديدة 14 ألف. **ونطالب بالتضامن الرقمي مع اعترافنا** بأن قضية التمويل هي محور كل المناقشات بشأن التنمية ولأن الموارد المالية الكافية هي عنصر لا غنى عنه لتخفيف الفقر وتحقيق التنمية المستدامة.

فقرة جديدة 14 باء. **ونعترف ونقر** بالاحتياجات التمويلية الخاصة والمحددة لأقل البلدان نمواً التي تواجه تحديات عديدة في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وبالحاجة الشديدة إلى التركيز على احتياجاتها الخاصة من التمويل لإحراز الأهداف الإنمائية لإعلان الألفية. وينبغي أن تواصل عملية القمة العالمية إيلاء الاعتبار لهذه الاحتياجات.

15. **ونوافق** على أن تمويل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية يتعين أن يوضع في سياق الأهمية المتزايدة لدور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، لا لمجرد كونها وسيطاً للاتصال ولكن أيضاً بوصفها عاملاً يمكّن من تحقيق الأهداف الإنمائية لإعلان الألفية.

16. وكان تمويل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في البلدان النامية يتصل في الماضي اتصالاً وثيقاً بالاستثمارات العامة وكذلك بالدورات التجارية لصناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ونتيجة للتعبئة الحكومية وكذلك لتدفق موارد مالية كبيرة إلى قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في كثير من البلدان النامية ظهرت بعض النتائج الواضحة: ففي أقل من 15 سنة حصل أكثر من مليار شخص على النفاذ إلى الهواتف (الثابتة والمتنقلة) وإلى حدٍ أقل إلى الحواسيب والإنترنت وغيرهما من وسائل تقاسم المعلومات.

17. **ونلاحظ** أن الأثر الإنمائي لهذا الاستثمار كان أعظم ما يكون في الحالات التي فُتحت فيها أسواق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على أساس إطار تنظيمي سليم وتم فيها تشجيع القطاع الخاص على المشاركة ونُفذّت فيها سياسات عامة تهدف إلى سد الفجوة الرقمية. ومع ذلك ينبغي أن نقرّ بأن القطاع الخاص، وهو يتصرف دون تدخّل من أحد، كان يوجه استثماراته فقط إلى المجالات التي يتصورها مربحة ومجزية، وأن ذلك لم يولّد الأثر المنشود لتحقيق التنمية للجميع والنفاذ لكل فرد.

18. *[فريق الصياغة]*

19. **ونعترف** بأن جذب الاستثمارات إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ظَلَّ متوقفاً بصورة حاسمة على وجود بيئة تمكينية تشمل الحكم السليم، بما في ذلك وجود سياسة عامة وإطار تنظيمي داعمين ويتسمان بالشفافية وبتشجيع المنافسة، على نحو يعبّر عن الواقع الوطني.

فقرة جديدة 19 ألف. **وندرك أيضاً** أن أي إطار مؤيد للسوق لا بد وأن يقترن ببيئة سياسية دولية دينامية ومنصفة وبممارسات تجارية تنم عن المسؤولية الاجتماعية وإلى الاعتبار الواجب للموارد المحلية من العمالة الماهرة.

فقرة جديدة 19 باء. ويُبرز ذلك أن قوى السوق وحدها لا تستطيع أن تضمن المشاركة الكاملة للبلدان النامية في السوق العالمية للخدمات القائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ولذلك **نطالب** بتعزيز التعاون والتضامن الدوليين بهدف تمكين جميع البلدان، وخاصة البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة تحوّل، من تنمية البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والخدمات القائمة على هذه التكنولوجيات بحيث تكون قابلة للاستمرار وقادرة على المنافسة على الصعيدين الوطني والدولي.

20. **ونلاحظ** أن معظم تمويل البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخدماتها أخذ يأتي في الآونة الأخيرة من القطاع الخاص وأن التدفقات من الشمال إلى الجنوب تتزايد بشكل ملموس من خلال التعاون بين الجنوب والجنوب والتمويل المحلي.

21. **ونعترف** بأنه نتيجة لزيادة أهمية استثمارات القطاع الخاص المستدامة في البنية التحتية، فإن الجهات المانحة العامة، الثنائية منها ومتعددة الأطراف، تقوم بإعادة توجيه مواردها العامة إلى إصلاحات السياسة العامة وغيرها من احتياجات التنمية، بما في ذلك إدخال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مجرى قطاعات التنمية. ومع ذلك **فإننا نشجع** المؤسسات متعددة الأطراف والجهات المانحة العامة ثنائية الأطراف على النظر أيضاً في تقديم المزيد من الدعم المالي لمشاريع البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات سواء كانت مشاريع إقليمية أو مشاريع وطنية على نطاق كبير ولأغراض تنمية القدرات ذات الصلة. وينبغي لها أن تنظر في ربط مساعداتها واستراتيجيات شراكاتها بالأولويات التي تحددها البلدان النامية في استراتيجياتها الإنمائية الوطنية بما في ذلك، حسب الاقتضاء، استراتيجياتها لتخفيض حدة الفقر.

فقرة جديدة 21 باء. **ونعترف** بأن التمويل العام يؤدي دوراً حاسماً في توفير النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخدماتها في المناطق الريفية وإلى السكان المحرومين في المناطق التي تتسم فيها الأسواق بعدم الاكتمال وعدم الكفاية.

22. ورغم وجود العديد من آليات التمويل المختلفة لتسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية **فإننا نلاحظ** أن الصناديق الاستثمارية تتسم في كثير من الأحيان بعدم الكفاية، بل إنها، حتى في حالة توفر التمويل، لا تناظر الاحتياجات في كل الحالات.

فقرة جديدة 22 ألف. **ونعترف** بأن الكثير من المبادئ والأهداف المذكورة في توافق آراء مونتيري تتصل اتصالاً مباشراً بالبحث عن الآليات المالية الكافية والملائمة لتعزيز تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كما تتضح أيضاً في بناء جدول أعمال التضامن الرقمي في خطة عمل القمة العالمية لمجتمع المعلومات.

23.

24. ورغم أن البرامج المالية ينبغي أن تخضع لمزيد من التنسيق عبر القطاعات وعبر المؤسسات وأنه ينبغي للجهات المانحة والجهات المتلقية على السواء أن تضطلع بمبادرات لتنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، **فإننا نوصي** بأن تقع المسؤولية المركزية عن التنسيق على الحكومات. ويجب أن تكيّف المصارف الإنمائية متعددة الأطراف آلياتها القائمة وأن تُنشئ آليات جديدة للوفاء بالاحتياجات الوطنية والإقليمية لتنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وينبغي أن يشمل ذلك أيضاً التنسيق بين الحكومات المانحة وكيانات الأعمال التجارية.

25. **ونقر** بالشروط التمكينية التالية لتحقيق النفاذ إلى الآليات المالية وتحسين الاستفادة منها:

أ. وضع سياسات وحوافز تنظيمية تهدف إلى تحقيق النفاذ الشامل؛

ب. تحديد وإقرار الدور الرئيسي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية وفي صياغتها، عند الاقتضاء، بالاقتران بالاستراتيجيات الإلكترونية؛

ج. تطوير القدرة المؤسسية والتنفيذية لدعم استعمال صناديق الخدمة الشاملة/النفاذ الشامل الوطنية ومواصلة دراسة هذه الآليات والآليات التي تهدف إلى تعبئة الموارد المحلية؛

د. تشجيع تطوير المعلومات والتطبيقات والخدمات ذات الصلة على الصعيد المحلي والتي تعود بالفائدة على البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة تحول؛

هـ . دعم "توسيع" البرامج الرائدة الناجحة القائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

و. دعم استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الحكومة كأولوية أولى وكمجال حاسم مستهدَف للتدخلات الإنمائية القائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

ز. *[حُذفت]*

ح. بناء الموارد البشرية والقدرات المؤسسية (المعارف) على كل مستوى لتحقيق أهداف مجتمع المعلومات وخاصة في القطاع العام؛

ط. تشجيع كيانات قطاع الأعمال للمساعدة على سرعة البدء في توسيع الطلب على خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من خلال دعم المنتجين المحليين والمبرمِجين والفنانين وصغار رجال الأعمال المحليين في مجال التطبيقات والمحتوى؛

ي. تقوية القدرات من أجل تعزيز إمكانات الحصول على الأموال واستخدامها استخداماً فعالاً؛

فقرة جديدة 25 ك. إتاحة النفاذ الشامل وغير التمييزي إلى الآليات المالية لكل شخص ولكل الناس؛

26. ونوصي بإدخال تحسينات وابتكارات في آليات التمويل القائمة، على أن يتم تنفيذها بحلول عام 200X، بما في ذلك:

فقرة جديدة 26 ألف 0: تحسين الآليات المالية لتحقيق استقرار الموارد المالية وإمكانية التنبؤ بها واستدامتها وعدم ربطها؛

أ. تعزيز التعاون الإقليمي وإنشاء شراكات بين العديد من أصحاب المصلحة وخاصة بوضع حوافز لإنشاء البنية التحتية الأساسية الإقليمية؛

فقرة جديدة 26 ألف 1: توفير النفاذ بتكلفة محتملة إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بتخفيض تكاليف التوصيل البيني للإنترنت التي يفرضها مقدمو خدمات الشبكة الأساسية وبتعزيز الوعي بالعناصر الخارجية الإيجابية المتولدة عن استعمال وتطوير برمجيات المصادر المجانية والمفتوحة؛

ب. تنسيق البرامج بين الحكومات والجهات المالية الكبرى لحفز الاستثمارات في الشرائح السوقية قليلة الجاذبية مثل المناطق الريفية ومنخفضة الدخل؛

ج. المساعدة على الإسراع بوضع أدوات مالية محلية بما في ذلك من خلال دعم الأدوات المحلية للتمويل الصغير جداً والحاضنات التجارية الصغيرة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وأدوات الائتمان الحكومي وامتيازات التشغيل وآليات المزاد العلني العكسية ومبادرات إقامة الشبكات المجتمعية والتضامن الرقمي وغيرها من الابتكارات؛

د. إنشاء آلية تمويلية "افتراضية" لإدارة الموارد المتعددة دعماً لأهداف الاستثمار المحددة في المواقع الرئيسية (ولا سيما المشاريع واسعة النطاق الريفية والإقليمية وبناء القدرات)؛

فقرة جديدة 26 د 1. حث البلدان النامية على بذل جهود ملموسة للوفاء بالتزامها الدولي بموجب توافق آراء مونتيري؛

هـ . تطوير سياسة "استجابة سريعة" وآلية تنظيمية للتدخل دعماً لمبادرات سياسة قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الأجل القصير؛

و. تشجيع زيادة المساهمات الطوعية؛

فقرة جديدة 26 ز. المسؤوليات المتصلة بالخدمة الشاملة: يجب على الأطر التنظيمية أن تحدد، بطريقة محايدة تكنولوجياً، مسؤوليات الخدمة الشاملة التي يتحملها جميع مشغّلي خدمات الاتصالات على الصعيدين الوطني والدولي؛

فقرة جديدة 26 ح. تعزيز الاستعمال الفعال لآليات تخفيف الديون بما في ذلك توجيه مدفوعات ديون تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى مشاريع التنمية عن طريق مقايضة الديون.

27. ونرحّب بإنشاء صندوق التضامن الرقمي **ونؤيده** بوصفه آلية مالية مبتكرة ذات طبيعة طوعية تستهدف تحويل الفجوة الرقمية إلى فرص رقمية للعالم النامي بالتركيز أساساً على الاحتياجات المحددة والملحة على المستوى المحلي والسعي إلى الحصول على موارد جديدة للتمويل "التضامني". وسيقوم صندوق التضامن الرقمي باستكمال الآليات القائمة لتمويل مجتمع المعلومات، وينبغي مواصلة استخدامه استخداماً كاملاً لتمويل نمو البنية التحتية وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة.

فقرة جديدة 27 باء. ونوصي جميع أصحاب المصلحة بدعم أعمال صندوق التضامن الرقمي.